1983 0120 0001 A

مصير أكثر من الف مواطن ما زال مجهولاً والوزان يتمسك بأن "اليد قصيرة"

قضية المخطوفين والمفقودين والمعتقلين تكبر كرة الثلج واستمرار تجاهلها يحولها عامل ضغط يثقل كاهل المسؤولين

قالت مصادر مطلعة ان وزارة الخارجية الفرنسية في اتصالات اجرتها مع وزارة الخارجية اللبنانية ، ابدت اهتماما خاصا بمصير قضية المخطوفين والمفقودين والمعتقلين .

وقد عكس هذا الاهتمام الفرنسي اجواء القلق العربية ، والدولية ، حيال تفاعل هذه القضية التي تتناول اكثر من الف شخص مجهولي المصير ، وتنال من وضعية عائلاتهم اجتماعيا وانسانيا . وتحضر لجنة من المحامين ، مع لجنة المتابعة النسائية ، لان تدفع تحركها بهدف الكشف عن مصير هؤلاء في اتجاه تحريك الهيئات الدولية للعمل على اطلاقهم ، او وضعهم في ظل الترتيبات القانونية وفق مقتضيات الدستور والقانون لا سيما في مايتعلق بالمعتقلين .

واشارت لجنتا المحامين والمتابعة النسائية الى انهما تحاولان الآن وضع هذه القضية امام الامانة العامة للمحامين العرب ، وهيئات الامم المتحدة الانسانية ، ولجنة حقوق الانسان ، وهيئة الصليب الاحمر الدولي الخ ...للمساعدة في الحؤول دون وقوع لبنان ضحية مسالة خطيرة من هذا النوع تتناول اشخاصا مجهولي المصير مع عائلاتهم .

واعتبرت اللجنتان انهما تشعران بان وسائلهما مع الاوساط الرسمية قد استنفدت على الاقل في الكشف عن مصير هؤلاء ، او في حث الشرعية على وضع قضيتهم في نطاق القانون العام .

وقالت مصادر اللجنتين انه بات يخشى من مضاعفات هذه المسالة التي ترافقت مع ولادة عهد الرئيس امين الجميل وهو رجل حقوقي ، كما انها تمت في ظل حكومة الرئيس شفيق الوزان التي اتخذت ، اجراءات امنية ، في المنطقة الغربية من العاصمة بيروت .

واشارت هذه المصادر الى انه على رغم الملاحقة شبه اليومية للكشف عن مصير المخطوفين والمفقودين والمعتقلين ، ومع اعلى المراجع الدينية والسياسية والنيابية في البلاد ، الا ان قضيتهم بقيت تدور في حلقة مفرغة من عدم الاهتمام الجدي بحل قضية لها هذا الحجم من الخطورة والابعاد .

وابدت لجنة المحامين والتي تضم نوابا ، تحفظها تجاه التجاهل الرسمي لهذه القضية التي اخذت بعدا خطيرا ، امام رئيس الحكومة شفيق الوزان وهو وزير الداخلية ومحام وتضم حكومته نقيبين للمحامين وشخصيات قضائية رفيعة المستوى ، وذلك عندما اعتبر الرئيس الوزان ان يده قصيرة في مجال معالجتها .

واعتبرت المصادر انه لا يمكن للحكومة الحالية التنصل من هذه القضية التي باتت تقض مضاجع الراي العام اللبناني ، لا سيما الراي العام الاسلامي في بيروت والضاحية الجنوبية لان المخطوفين والمفقودين والمعتقلين هم من العاصمة وضاحيتها حيث تمت ، الاجراءات الامنية الرسمية ، والحزبية كما اشارت لجنة المتابعة النسائية الى مسؤولية ، القوات اللبنانية ، عن المخطوفين والمفقودين .

واشارت هذه المصادر الى ان هذه القضية قد تبنتها المراجع الدينية ، والسياسية ، والاعلامية في البلاد ، بما هي قضية تتعلق بصيانة القانون وحفظ الحريات العامة ، لا سيما وان رئيس الجمهورية ، امين الجميل اكد في مستهل عهده على وضعها فوق اي اعتبار ، واكدت حكومة الوزان ايضا على الالتزام بمقتضياتها في نهجها في الحكم .

وقالت هذه المصادر ان لجنة المتابعة النسائية من اهالي المفقودين ، والمخطوفين ، والمعتقلين تصرفت حتى الآن بعفوية بالغة في التعبير عن هذه المأساة حين وضعتها في اطار حرمة المراجع الدينية ، وابعدت عنها كل الاعتبارات حساسية ، وتوجهت في مواقفها وتحركاتها نحو المسؤولين والشرعية .

وعلى رغم اهمية وخطورة القضية فان المراجع الدينية ، لا سيما مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد ونائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين قد رعت هذه المسالة من زاوية تحديدها بالاكتتاب الذي سجل قسما كبيرا من المعتقلين والمفقودين والمخطوفين .

كما ان هذه المراجع الدينية لم تشأ الاندفاع وراء ضغط هذه القضية الانسانية ، لتقودها مباشرة ، بعد ان طالبتها اللجنة النسائية بالقيام بتظاهرة نحو قصر بعبدا ، ونحو القصر الحكومي ، على غرار التظاهرة التي قادها الرهبان والراهبات ابان احداث زحلة في عهد الرئيس الياس سركيس عندما خرج اليهم الرئيس الوزان ، معربا على طريق القصر الجمهوري عن اهتمام الدولة بالوجه الانساني لاحداث زحلة ، وعن تعاطفه الشخصي تجاه محنة الاهالي التي هي محنة كل اللبنانيين .

وترى هذه المصادر ان الهيئات النيابية والحقوقية ، والاعلامية ، اللبنانية التي شاركت لجنة المتابعة النسائية في ملاحقة قضية المخطوفين بدت حريصة على الا تشكل هذه القضية اداة ضغط على عهد الرئيس امين الجميل وهو يدفع في مرحلة الانقاذ الى الامام ، وبالتالي يواجه المصاعب الامنية في عدد من المناطق لا سيما في الجبل وطرابلس ، اضافة الى انشغال الحكم في معالجة قضية الاحتلال الاسرائيلي بشكل خاص .

انما تعتقد هذه الهيئات المجتمعة بان التجاهل الرسمي لهذه القضية ستكون بمثابة كرة الثلج التي قد يدفع بها الى ان تكبر ، وتاخذ ابعادا لا يعود بامكان الرسميين ، والحريصين على الشرعية في هذه الظروف بالذات ، تداركها ، ويكون الاوان قد فات .

وتعتقد هذه المصادر بانه يجب على المسؤولين وضع قضية المعتقلين في اطارها الحقيقي الذي تهتم به كل الفعاليات النيابية ، والحقوقية ، والاعلامية ، والدينية ، والسياسية ، بما هي مسالة ذات وجهين .

الاول : ان العشرات من المعتقلين الذين اعترفت بهم السلطات الرسمية هم في حوزتها ويجب الكشف عنهم ، ومن ثم وضع قضية كل واحد منهم في نطاق الاعتبارات القانونية التي يكفلها الدستور ، والقانون ، ويبت بها على هذا الاساس .

ولا ترى هذه المصادر ان الدولة التي اعلنت حرصها على صيانة الحريات والقانون ، والتي يقيم عليها الآن ارفع رجال القانون والقضاء لا يمكن ان تواجه هذه القضية الا في نطاق هذا الاعتبار ووفق هذه المقتضيات .

الثانية : ان المئات من المفقودين والمخطوفين اعتبر الاكتتاب الذي وضعته اللجنة النسائية للمعتقلين انهم محتجزون لدى هيئات حزبية وتحديدا ، القوات اللبنانية ، وانه لا يكفي ان ينفي المسؤولون عن هذه القوات بل العمل على اطلاقهم وكشف مصيرهم ، باعتبار ان هذه القضية من الصعب طمسها ، او تجاهلها ، او جعلها مرهونة بمرور الزمن ، طالما هي مسالة بين اطراف لبنانية ، حريصة على دعم الشرعية التي تصون حرية الوطن والمواطن اللبناني .

وقالت مصادر مطلعة ان العديد من الشخصيات السياسية والدينية زارت رئيس الجمهورية مؤخرا لوضع هذه المسالة في ابعادها امامه وبالتالي حث الشرعية على استعجال حلها .

وايضا حرص الشيخ محمد مهدي شمس الدين على لقاء رئيس حزب الكتائب بيار الجميل وقائد ، القوات اللبنانية ، فادي افرام ، للبحث في سبل معالجة قضية المخطوفين لمسالة لبنانية لا بد من ايجاد حل سريع لها .

وترى هذه المصادر انه طالما هذه القضية بمثل هذا الحجم والخطورة ، والابعاد ، لا يجوز ايضا تحجيمها الى حد اعتبار انها ردة فعل بتحريك من احزاب او مصالح سياسية كما ليس مقبولا ايضا اعتبار انها مجال ضغط من قبل هيئات دينية او سياسية لاحراج هذا او ذاك من المسؤولين .

لذلك يسود هذه المصادر اعتقاد جازم بان المسالة خطرة والمسؤولين ليسوا بعيدين عنها ويجب المساهمة في معالجتها باعتبارها ليست قضية ثانوية او هامشية بل هي اساسية .

وتضيف المصادر ان ثلاثة اشهر قدمرت للآن على قضية المعتقلين والمخطوفين ، والمفقودين ، وما زال رئيس الحكومة يعتبر ان يد الحكومة قصيرة في معالجتها لا سيما لدى ، القوات اللبنانية ، وقد اكتفى اخيرا بتوجيه كتاب الى وزير العدل روجيه شيخاني ، طلب فيه الاسراع في التحقيق في هذه القضية .

وتامل هذه المصادر ان تحسم هذه التحركات والمساعي المختلفة جلاء هذه القضية التي تحول الاطراف السياسية والدينية الاسلامية دون تفاعلها الى حد الضغط على العهد ، وبشكل يستنزف طاقاته ، والحكم في وضعية التفاوض مع اسرائيل لتحقيق انسحابها من لبنان .

وترى ان هذه القضية يجب ان تدرج في الاهتمامات الاولى للحكم باعتبار انها ليست قضية ثانوية ، بقدر ما هي اساسية ، بدا تفاعلها ياخذ ابعادا قد تكون محرجة للجميع .

وتعتقد هذه المصادر بان حشد الاهتمامات الداخلية والخارجية بها من شانه ان يضعها في حجمها الطبيعي من الخطورة وبالتالي السعي الى ايجاد حل كامل لها ، بشكل يعيد للبنان وجهه الحضاري المتعلق بحقوق الانسان امام العالم ، لا كما يعد الآن انه اصبح ، كاحدى دول اميركا اللاتينية ، (...)